المحاضرة الثالثة عشر

الفصـــل التاسع : التنمية الاقتصادية

1 – مفهوم التنمية الإقتصادية :

يختلف مفهوم التنمية الإقتصادية حسب إختلاف المعايير أو المؤشرات المستخدمة. فالبنسبة للمؤشرات الإقتصادية التقليدية، تعني التنمية الإقتصادية قدرة الإقتصاد القومي على تحقيق معدلات مرتفعة في النمو الإقتصادي، وبالتالي زيادة معدل الدخل الفردي. أما بالنسبة للمعايير غير الإقتصادية كتخفيض نسبة الأمية من خلال تكثيف الإستثمار في الخدمات التعليمية والصحية وزيادة المساهمة الجماهيرية في إتخاذ القرارات من خلال بناء المؤسسات الديموقراطية وتحقيق العدالة الإجتماعية في تخصيص الموارد الإقتصادية.

فالتنمية يجب أن تعني توسيع خيارات جميع أفراد المجتمع في جميع المجالات الإقتصادية، والسياسية، والثقافية، وتوفير تكافؤ الفرص للجميع. كذلك، تشمل أهداف التنمية الشاملة على تحسين نوعية الحياة من جميع النواحي، ولاسيما فيما يتعلق بإحترام حقوق الإنسان المدنية والسياسة وإغناء الحياة الثقافية وتقليل الأضرار الناجمة عن تلوث البيئة.

2 – أثر التحولات الإقتصادية والسياسة العالمية :

بعد أن أخفقت معظم الأقطار النامية في تحقيق طموحاتها في مجال التنمية خلال عقد السبعينات من القرن العشرين، جاء عقد الثمانينات ليقضي على معظم هذه الآمال بسبب التحولات الجذرية التي طرأت على المسرح العالمي على الصعيدين الإقتصادي والسياسي، والتي تسببت بإلحاق أضرار كبيرة بهذه الأقطار مما أدى بكثير من الكتاب المعنيين بقضايا التنمية والعلاقات الدولية بوصف هذه الحقبة الزمنية بالعقد الضائع.

3 – خصائص الأقطار النامية :

بالرغم من صعوبة تعميم مجموعة من الخصائص على جميع الأقطار النامية، إلا أنه يمكن تشخيص خمسة خصائص عامة تنطبق على معظم هذه الأقطار.

– وتتمثل هذه الخصائص في التالي :

1 – انخفاض مستويات المعيشة

2– انخفاض الإنتاجية

4–ارتفاع معدلات نمو السكان

5– ارتفاع معدلات البطالة

6– الاعتماد الكبير على الإنتاج الزراعي

.....

.....

.....

1.3. انخفاض مستويات المعيشة :

تنعكس مستويات المعيشة المنخفضة في الدول النامية بصورة كمية ونوعية على انتشار الفقر وتردي مستويات الصحة والتعليم وإرتفاع معدلات وفيات الأطفال وإنخفاض معدل العمر المتوقع.

و من أهم المؤشرات التي تستخدم عادة لأغراض المقارنة بين مستويات المعيشة في الاقطار المتقدمة و الاقطار النامية، و هي :

أ– إنخفاض معدلات الدخل الفردي : وفقا لتقديرات البنك الدولي (الجدول 9–1) فإن الناتج المحلي الإجمالي للأقطار النامية في سنة 2006 يقدر بحوالي 22000 مليار دولار ، أي بما يعادل 37% من الناتج المحلي العالمي و الذي يقدر بحوالي 60000 مليار دولار، بينما يشكل عدد السكان الدول النامية 80% من مجموع سكان العالم. أما بالنسبة للدول المتقدمة، فبالرغم من أن عدد سكانها يقدر بحوالي 20% فقط من مجموع سكان العالم إلا أن حصتها النسبية تقدر بحوالي 63% من مجموع الإنتاج العالمي.

الجدول (9–1) : توزيع الناتج المحلي الإجمالي و السكان في العالم (سنة 2006)

مجموعات أقطار العالم	الناتج المحلي ** (مليار دولار)	السكان مليون نسمة	% من الناتج العالمي	% من سكان العالم
العالم	60,000	6,400	100%	100%
أولا: الأقطار المتقدمة	37,900	1,290	63.2	20.2
1. الولايات المتحدة الأمريكية	12,000	310	20	4.8
2. المجموعة الأوروبية (25)	12,000	450	20	7.0
3. اليابان	3,900	128	6.5	2.0
4. روسيا	1,540	145	2.6	2.3
ثانيا: الأقطار النامية	22,100	5,110	36.8	79.8
أ. شرق آسيا والباسفيك	11,000	1,930	18.3	30.2
1. الصين	8,160	1,310	13.6	20.5
2. كوريا الجنوبية	980	50	1.6	0.9
3. اندونيسيا	900	222	1.5	3.5
4. تايلاند	555	65	0.9	1.0
ب. جنوب آسيا	4,000	1,600	6.7	2.5
1. الهند	3,680	1,080	6.1	16.9
ج.أمريكا اللاتينية والكاريبي	4,000	550	6.7	8.6
1. البرازيل	1,600	180	2.7	2.8
2. المكسيك	1,070	110	1.8	1.7
د. أفريقيا، جنوب الصحراء	1,300	720	2.2	11.2
هـ. الأقطار العربية	1,800	310	3.0	4.8

* تقديرات أولية استنادا إلى المصادر التالية:

1. The World Bank (2005) World Development Indicators
2. UNDP (2005) Human Development Report

.....

.....

.....

ب– سوء توزيع الدخل القومي : يتضح من الجدول (9–2) بأن حصة أفقر 20% من سكان العالم قد تدهورت من 2.3% من الدخل العالمي في سنة 1960 إلى 1% في سنة 1999 . وهذا يعكس زيادة التفاوت الحاد الاقتصادي بين الأغنياء و الفقراء في العالم. لكن لابد كذلك من دراسة و التعرف على الفجوة المتزايدة بين الأغنياء والفقراء ضمن القطر الواحد في الأقطار الفقيرة ذاتها.

الجدول (9–2) : التفاوت في توزيع الدخل العالمي		
السنة	نسبة الدخل العالمي	
	أفقر 20%	أغنى 20%
1960	2.3	70.2
1970	2.3	73.9
1980	1.7	76.3
1990	1.4	85.0
1999	1.0	86.0

.....

.....

.....

ج– الفقر المطلق : تعتمد حدة الفقر في أي قطر على عاملين هما : مستوى الدخل القومي و درجة التفاوت في توزيع الدخل، وتزداد حدة الفقر عند أي مستوى من الدخل كلما زادت حدة التفاوت في توزيع الدخل. كذلك، تزداد حدة الفقر عند أي مستوى معين من نمط التوزيع كلما إنخفض مستوى الدخل.

د– سوء التغذية : بالإضافة إلى إنخفاض معدلات الدخل الفردي وزيادة ظاهرة الفقر، تعاني معظم الأقطار النامية من حالة سوء التغذية، وتفشي الأمراض، لاسيما بين الأطفال دون السنة الخامسة. ويعزى تدهور الحالة الصحية في معظم الأقطار النامية بصورة رئيسية إلى حرمان نسبة كبيرة من السكان من الخدمات الصحية الأساسية والمياه الصالحة للشرب والمرافق الصحية، كما يتضح من الجدول (9–3) لتقرير الأمم المتحدة لسنة 2006

جدول (9–3) : الحرمان الصحي في الأقطار النامية 2006		
	طبيعة الحرمان الصحي	العدد (مليون)
1	عدم توفر الخدمات الصحية	800
2	عدم توفر المياه الصالحة للشرب	1.100
3	عدم توفر المرافق الصحية	2.600
4	الأشخاص الذين يعانون من الجوع	850
5	الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية	160

.....

.....

.....

هـ ارتفاع نسبة الأمية : بالرغم من الإنجازات الملموسة التي حققتها معظم الأقطار النامية في مجال توفير الخدمات التعليمية، وخاصة بالنسبة لمرحلة التعليم الإبتدائي وتخفيض نسبة الأمية بين الكبار، الا أن نسبة الأمية لازالت مرتفعة بين كبار السن، وخاصة عنصر الاناث. حيث تبلغ نسبة الأمية لدى الاناث قرابة 60%. ويعيش أكثر من 75% من السكان الأميين في العالم في قارة آسيا.

2.3. انخفاض الإنتاجية :

تتسم الأقطار النامية إضافة لإنخفاض مستوى المعيشة، بإنخفاض إنتاجية العمل (أي معدل الإنتاج لكل عامل) بالمقارنة مع الأقطار المتقدمة، ويعزى إنخفاض الإنتاجية إلى النقص الحاد في عوامل الإنتاج المكملة الأخرى، مثل رأس المال والإدارة الكفؤة وكذلك غياب الحوافز الإقتصادية.

3.3. إرتفاع معدلات نمو السكان :

تعتبر معدلات نمو السكان في معظم الأقطار النامية، ومن ضمنها الأقطار العربية، مرتفعة بصورة عامة، حيث تتراوح بين 2-3% سنويا بالمقارنة مع 0.6% سنوياً في الأقطار المتقدمة.

4.3. إرتفاع معدلات البطالة :

تعتبر ظاهرة سوء إستغلال الموارد البشرية من أهم أسباب إنخفاض مستويات المعيشة في الأقطار النامية. وتتجسم هذه الظاهرة بشكلين : الأول : هو الإستغلال الغير الكامل لمورد العمل في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء، أي أن الأفراد لا يعملون بكل طاقاتهم خلال فترة العمل اليومي، بالرغم من إشتغال نسبة كبيرة منهم بدوام كامل من الناحية الشكلية. ويطلق على هذه الظاهرة بالبطالة المقنعة، والتي تنتشر بصورة خاصة في المناطق الريفية حيث تنخفض الإنتاجية الحدية إلى الصفر تقريباً.

أما الشكل الثاني لظاهرة سوء إستغلال الموارد البشرية، فيتمثل بالبطالة الهيكلية، والتي تعني عجز الإقتصاد القومي عن خلق فرص عمل جديدة لإمتصاص الأيدي العاملة العاطلة.

5.3. الإعتماد الكبير على الإنتاج الزراعي :

تتراوح نسبة العاملين في القطاع الزراعي بين 25% من مجموع الأيدي العاملة في أمريكا اللاتينية، 70% في شرق آسيا، 64% في جنوب آسيا، 86% في أفريقيا، بالمقارنة مع 5% في الأقطار المتقدمة، علماً بأن هذه النسبة تبلغ أقل من 2% في كل من الولايات المتحدة وكندا.
أما من حيث مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، فتتراوح بين 10% في أمريكا اللاتينية، 18% في شرق آسيا، و 30% في جنوب آسيا و 20% في أفريقيا، بالمقارنة مع 7% في أقطار أوروبا الغربية وأقل من 3% في أمريكا الشمالية. ويعزى السبب الرئيسي لاعتماد السكان على القطاع الزراعي في معظم الأقطار النامية، الى حقيقة أن الأولوية بالنسبة للسكان هي محاولة إشباع الحاجات الأساسية وفي مقدمتها الغذاء.